وعدم كون الكبرى من القضايا الست فلو استعمل الممكنة الكبرى مع غير
الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز ان يكون المسلوب
عن الشي بالامكان ثابتا له دائما كقولنا كل رومي ابيض دائما ولا شي من
الرومي بابيض بالامكان مع امتناع السلب لو قلنا بدل الكبرى من
الهندي بابيض بالامكان امتنع الايجاب قال والنتيجة دائمة اقول الاختلاطات
المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين اربعة وثمانون لان الشرط
الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب احدى عشر
صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنتان الصغرى مع الدائمة
والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والضابط في انتاجها ان الدوام اما ان
يصدق على احدى مقدمتيه بان تكون ضرورية او دائمة او لا يصدق
فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة
كالصغرى بشرط حذف قيد الوجود اي اللادوام واللاضرورة منها او
حذف الضرورة منها سواء كانت صغرى او قضية اما النتيجة كالمقدمة الدائمة
او كالصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس
والافتراض مثلا اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شي من ا ب بالضرورة
او دائما فلا شي من ج ا دائما والا فبعض ج ا بالاطلاق ونجعله صغرى
لكبرى القياس هكذا بعض ج ا بالاطلاق ولا شي من ا ب بالضرورة او
دائما

اي صدق الدوام على
احدى المقدمتين و
الا فكالصغرى محذوفا عنها
اللادوام واللاضرورة
الضرورية ضرورة كانت
منه منه

دائما ينتج من الاول بعض ج ليس ب بالضرورة او دائما وقد كان كل ج ب
بالاطلاق هف او بعكس الكبرى الى لا شي من ب ا دائما لينتج النتيجة المطلوبة و
من هنا يظهر ان السالبة الضرورية لو انعكست كنفسها انتج الضرورتين
في هذا الشكل ضرورية فلما لم يتبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا يقال المقدمتان
لو كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورية لان الاوسط
لما كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الآخر
لانا نقول الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط ضروري الثبوت لذات
احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر واللازم منه ان ذات احد
الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس بمطلوب بل المط
ان احد الطرفين ضروري السلب عن الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات
ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لا شي من الحمار بفرس
بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض
الحمار بمركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان واما
حذف قيد الوجود من الصغرى فلانها ان كانت مع بسيطة كان قيد
وجودها مما في الكيف وان كانت مع مركبة لم ينتج مع اصلها
لما ذكرنا اولا مع قيد وجودها لان قيد الوجود اما مطلقتان او ممكنتان
او مطلقة وممكنة ولا انتاج في هذا الشكل عنها واما حذف الضرورة من الصغرى

الطرف صح

يكون احد الطرفين ضروري
السلب عن الاخر صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)